العدد التاسع _ دجنبر2025
مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات
ISSN :3085_5055

هشام العقراوي

أستاذ محاضر بالكلية المتعددة التخصصات بنى ملال
جامعة السلطان مولاي سليمان

كلمة العدد:

يأتي صدور هذا العدد المتميز من مجلة إشكالات بحثية في سياق تنامي الاصلاحات المؤسساتية، وتسارع التحولات القانونية، والسياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية، وما تطرحه من أسئلة مركبة حول وظائف القانون، ودور السياسات العمومية، وحدود الدولة، وموقع حقوق الإنسان داخل هذه التحولات، وهو عدد يجمع بين حقول علمية وتخصصات متعددة، حيث يجمع بين القانون العام والخاص، العلوم السياسية، الاقتصاد، والدراسات الأمنية والاجتماعية، بما يعكس رهان مجلة اشكالات بحثية على الانفتاح المعرفي والالتقائية والتكامل المنهجي.

لقد حرص هذا العدد من المجلة على نشر دراسات علمية تعالج قضايا راهنة ذات امتداد وطني ودولي، من قبيل حماية الحقوق والحريات في بعدها الجنائي والدستوري، كما يتجلى في دراسات الحق في الصمت، وسرية التحقيق الجنائي، وضبط السلطة التقديرية للمشرع؛ وتحديث آليات أدوات الحكامة في التدبير العمومي، من خلال مقاربة إصلاح المالية العمومية، ودور التفويض في القانون الإداري، ودور القضاء الدستوري في تعزيز الأمن القانوني؛

ثم استحضار المقالات البحثية سياق تحولات الدولة والمجتمع في ظل المخاطر المعاصرة، سواء تعلق الأمر بالظاهرة الإرهابية، أو بالأمن الروحي، أو بالأزمات النفسية والأكاديمية المرتبطة بسلك الدكتوراه؛ وإشكالات التعليم العالي والمعرفة في عصر الذكاء الاصطناعي التوليدي، وما يطرحه من تحديات على التقييم الأكاديمي وجودة البحث العلمي؛

وتميز العدد بالانفتاح على العلاقات الدولية والاقليمية، من خلال مقاربة معالم إعادة تشكل النظام الدولي والاقتصاد العالمي من خلال مقاربات الصعود الصيني، والدين العمومي والنمو الاقتصادي في إفريقيا، ودور التمويل التضامني في تقوية فلسفة الاقتصاد الاجتماعي.

إن هذا التنوع الموضوعاتي لا يعكس تشتتاً معرفياً، بقدر ما يجسد وحدة إشكالية كبرى ترتبط بسبل تحقيق التوازن بين السلطة والحرية، وبين الأمن والحقوق، وبين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، في عالم متغير بوتيرة سريعة.

وتنبع أهمية النشر في هذا العدد:

- من كونه مساهمة لإغناء وإثراء النقاش العلمي الرصين حول قضايا راهنة تمس مختلف التحولات القانونية والسياسات العمومية، ويعزز الربط بين النظرية والتطبيق من خلال تحليل النصوص القانونية والاجتهادات القضائية والسياسات العمومية الواقعية.
- يشكل دعامة للتراكم المعرفي لمختلف الباحثين والمجلة عبر مقالات تجمع بين التجربة المغربية والانفتاح على التجارب الدولية والإفريقية.
- يفتح المجال أمام كتابات بحثية متعددة، بما في ذلك أساتذة لهم تجربة في الكتابة، وباحثون شباب في سلك الدكتوراه، وذلك انسجاماً مع أهداف المجلة ودورها في تشجيع البحث العلمي الجاد.

ويبقى الرهان المستقبلي للمجلة لا يقتصر على النشر الدوري، بل يتجاوز ذلك إلى تعزيز الجودة العلمية والتحكيم الرصين وفق المعايير الأكاديمية الدولية؛

- الانفتاح على التعدد اللغوي بما يخدم إشعاع المجلة إقليمياً ودولياً؛
- تثمين التقاطع والتكامل العلمي بين القانون والعلوم الاجتماعية والاقتصادية لمواكبة تعقد الظواهر المعاصرة؛
- الاستثمار في النشر الرقمي والولوج المفتوح لرفع قابلية الاستشهاد العلمي وتأثير الأبحاث المنشورة؛
- تحويل المجلة إلى فضاء تفكير نقدي جماعي يسهم في توجيه النقاش العمومي.

ومن ثم فإن هذا العدد يشكل لبنة جديدة في مسار مجلة اشكالات بحثية في أفق ترسيخ موقعها كمنبر علمي جاد، يسعى إلى إنتاج معرفة مسؤولة، نقدية، ومنفتحة، قادرة على مواكبة التحولات الكبرى التي يشهدها المغرب والعالم.